الصباح AL-SABAH

مكون من 4 محاور لوزير الخارجية

المويزري مستجوبا الناصر: أهدر أموال الدولة وخالف المواثيق الدولية ولم يحمِ مصالح المواطنين

الغانم: الاستجواب أدرج على جدول أعمال أول جلسة عادية مقبلة وأبلغ به رئيس الوزراء والوزير المستجوب

الشيخ أحمد الناصر

مرزوق الغانم

شعيب المويزري

أعلن النائب شعيب المويزري عن تقدمه باستجواب إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد يتكون من 4 محاور خاصة بالهدر المالي والتخبط الإداري ومخالفة المواثيق الدولية وعدم حماية المصالح السياسية للوطن والمواطنين.

على صعيد متصل أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إدراج طلب الاستجواب المقدم من النائب شعيب المويزري الموجه إلى وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد الناصر بصفته على جدول أعمال أول جلسة عادية مقبلة.

وقال الغانم في تصريح صحفي أمس إنه اتبع كافة الاجراءات اللائحية بإبلاغ سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء والوزير المعني بالاستجواب المكون من أربعة محاور.

وفي هذا الشأن نصت المادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الامة على أن «يبلغ الرئيس الاستجواب الى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع أقوال من وجه اليه الاستجواب بهذا الخصوص».

وحول موعد مناقشة الاستجواب نصت المادة آنفة الذكر على أنه «لا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء أو الوزير حسب الاحوال».

وتعطي المادة من وجه إليه الاستجواب الحق في أن «يطلب مد الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة الى أسبوعين على الاكثر فيجاب إلى طلبه ويجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بموافقة اغلبية اعضاء المجلس».

ونص الاستجواب على ما يلي:

استنادا لنص المادة 100 من الدستور «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، ولا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير.

وبمراعاة حكم المادتين 101 و 102 من الدستور يجوز أن يؤدي الاستجواب إلى طرح موضوع الثقة على المجلس»، والمادة 133 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة «لكل عضو أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات في أمر من الأمور الداخلة في اختصاصاتهم».

أتقدم بالاستجواب المرفق للسيد وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بصفته.

قال تعالى:

«إنا عَرَضْنا الأَمَانةَ على السماوات والأرض والجبال فَأَبَيْنَ أن يَحْملنَهَا وأشْفَقْنَ مِنها وحَمَلَها الإنسانُ إنهُ كانَ ظَلُوماً جَهُولاً»، الأحزاب «72»، «أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن وللأمير وأن أحترم الدستور وقوانين الدولة وأذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأؤدي أعمالي بالأمانة والصدق» أوجب علينا تقديم هذا الاستجواب.»إع»

ولقد ارتأينا عند تقديمنا هذا الاستجواب تفعيل المساءلة الدستورية التي نصت عليها المادة «100» من الدستور إزاء إخفاق الوزير المستجوَب في أداء واجباته بصفته وزيرا لوزارة الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء والجهات الأخرى التابعة له.

وإذا كان هذا الحق الدستوري من الأمور المسلم بها والمستقرة في الأنظمة البرلمانية فإن الدستور الكويتي لم يكتف بذلك بل حذّرَ من المبالَغة في ضمانات السلطة التنفيذية كما ورد في المذكورة التفسيرية للدستور التي تضمنت تفسيرا واضحا لا لبسَ فيه:

وذلك مخافة أن تطغى هذه الضمانات على شعبية الحكم، أو تضيع في التطبيق جوهر المسؤولية الوزارية التي هي جماع الكلمة في النظم البرلماني.

ومما يبعث على الاطمئنان في هذا الشأن ويدفع تلك المظنة إلى حد كبير، ما أثبتته التجارب الدستورية العالمية من أن مجرد التلويح بالمسؤولية فعّال عادة في درء الأخطاء قبل وقوعها أو منع التمادي فيها أو الإصرار عليها، ولذلك تولدت فكرة المسؤولية السياسية تاريخيا عن التلويح أو التهديد بتحريك المسؤولية الجنائية للوزراء.

وقد كانت هذه المسؤولية الجنائية هي الوحيدة المقررة قديما، كما أن تجريح الوزير، أو رئيس مجلس الوزراء بمناسبة بحث موضوع عدم الثقة أو عدم التعاون، كفيل بإحراجه والدفع به إلى الاستقالة، إذا ما استند هذا التجريح إلى حقائق دامغة وأسباب قوية تتردد أصداؤها في الرأي العام.

كما أن هذه الأصداء ستكون تحت نظر رئيس الدولة باعتباره الحكم النهائي في كل ما يُثار حول الوزير أو رئيس مجلس الوزراء، ولو لم تتحقق في مجلس الأمة الأغلبية الكبيرة اللازمة لإصدار قرار «بعدم الثقة» أو «بعدم التعاون».

التزاما بقسمنا وانسجاما مع ما نص عليه الدستور أتقدم باستجوابي هذا إلى وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بصفته من أربعة محاور كالتالي:

المحور الأول: الهدر وتبديد المال العام في وزارة الخارجية ووزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء والجهات التابعة للوزير المستجوَب.

المحور الثاني: مخالفة القوانين والتخبط الإداري في وزارة الخارجية ووزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء والجهات التابعة للوزير المستجوَب.

المحور الثالث: عدم حماية مصالح البلاد السياسية والأمنية والإخفاق في رعاية مصالح الدولة ومواطنيها في الخارج.

المحور الرابع: مخالفة المعاهدات والمواثيق الدولية وإخفاق الوزير المستجوَب في أداء واجباته كونه وزير خارجية دولة الكويت.

تتمات

الغانم: أهل الكويت

بدوره علق الغانم قائلا: لا يوجد أي أمر شخصي بيني وبين الأخ شعيب، وطلب رفع الحصانة عنه لا توجد فيه كيدية، مبينا ان الدستور كفل لي كمواطن حق التقاضي، وأنا لا أرغب برد الإساءات ولذلك توجهت للقضاء.

أضاف الغانم: الأخ شعيب لم يسئ لي فقط بل لكل من دافع عني من والدي ووالدتي ومن صوت لي، فهل يقبل النواب أن يسيء شخص للناس ويحميه المجلس؟ من يقبل أن يقال عنه مثل الألفاظ التي طرحها المويزري؟. فأنا لا أقبلها على نفسي.

وتابع: أنا هنا لا أدينه بل هذا أمر يعود للقضاء، فنحن هنا فقط لنظر الكيدية.

وقال الغانم أيضا: من حقك أن تقيم الأداء، ولكن ليس من حقك أن تتهمنا بألفاظ لا نقبلها ولا يقبلها المجتمع، ولا يمكن أن تتعدى بالألفاظ لمن يصوت لنا.

وقال النائب عبيد الوسمي: اللجنة والمجلس ليسا محكمة، بل ينظران في مدى الكيدية بالاتهام، وحق التقاضي مكفول.

وتابع: على النواب المشكو في حقهم أن يوضحوا مبررات كيدية اتهامهم، وأقول للنائب شعيب بشكل مباشر: هل ترى في هذا الطلب كيدية من قبل الغانم؟

من ناحيته قال مقرر اللجنة التشريعية النائب هشام الصالح، إن اللجنة انتهت في رأيها الى الامتناع عن التصويت على الطلب.

ثم تحدث النائب عبدالعزيز الصقعبي معارضا للطلب، حيث أشار إلى ان «الشاكي» قد تعرض للنواب بألفاظ وحاول التهجم مضيفا: هذا السلوك مرفوض، وهو سلوك مدمر للعمل السياسي والبرلماني وسنتصدى لهذا العبث».

بدوره قال النائب خالد عايد مؤيدا للطلب: لن أكلف المجلس عناء أي طلب لرفع الحصانة خاصا بي، لأن أعضاء مجلس الأمة يتمتعون بالحصانة في قاعة المجلس ولجانه، وأنا مع حق كل فرد أن يمارس حقه في اللجوء للقضاء.

أضاف الطريجي: المفترض بالنائب أن يتحمل ما يصدر عنه من قول وفعل وقناعة وعدم التمترس بالحصانة.

بدوره استعرض المنس صورة للموظف الشاكي، وقال «يهددني اطلع لي بره»، كما استعرض صورة لموظف آخر من المشتكين أيضا، مشيرا الى أن «هذا الموظف شغلته بس تصوير النواب ولما رآه الأخ ثامر السويط سحب تلفونه وقال له ليش تصور».

وتابع: «كان المفترض نحن من يرفع عليهم القضايا وليس هم، أنا اليوم أقف أمامكم ليس دفاعا عن نفسي وأنا لدي الجسارة في تحمل تبعات مواقفي، لكن أتحدث اليوم عن حق النائب في ممارسة دوره».

وعقب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم حيث قال: «المادة 79 من اللائحة واضحة.. والجماعة حكموا على الموظفين قبل الذهاب للنيابة، والأخ اللي يقول إنه بإيعاز من الرئيس ذهب الموظفون للنيابة للشكوى أقول له: «هل شققت عن صدري؟».. هؤلاء موظفون كويتيون حالهم حالكم، والأخ اللي يستعرض الصور هذا مخالف والمفترض الذهاب بالصور للنيابة والقضاء وليس هنا».

وتابع: أما فيما يتعلق بدخول الموظفين للمنصة فقد يكون للبريد، والأخ خالد يقول ما رفعنا عليهم قضايا والأخ ثامر رافع عليهم قضايا هل حلال لكم الشكوى وحرام عليهم؟ الحصانة لا ينبغي أن تميز النائب عن سائر الناس وأنا شخصيا، بغض النظر عن كيديتها، أدعو لرفع الحصانة عني في أي قضية ترفع ضدي.

بدوره شدد النائب عبد الله الطريجي على ضرورة التعاون «فالمواطنون ينتظرون منا الكثير».

أضاف الطريجي «الآن هناك انحراف بيننا ولا يجوز، وكلنا نعرف بعض، فهناك من يسوي نفسه معارضة والآن جالسين في غرفة الوزراء لتوقيع المعاملات ومنهم من أخذ مزارع وجواخير».

وتابع «اليوم أصبح لدينا مناعة من تحريك مواقع التواصل والاتهامات وتبادل الاتهامات، فكثير من النواب يمشون معاملات، ونتمنى من رئيس الوزراء أن يضع تلفزيون وبث مباشر لغرفة الوزراء لنرى البعض من النواب الذين يوقعون معاملات».

وزاد الطريجي: أنا أعرف نائب هنا يصرخ وهو ماخذ مزارع، والبعض مسوي نفسه شريف مكة، فكلنا نعرف أسلوبكم، فتصويتنا مع وزير الدفاع كان عن قناعة».

من جهته قال نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي، إنه بأوامر من صاحب السمو أمير البلاد، تم فتح حوار وطني، وهذا لم يعجب «هبنقة الكويت»، لافتا إلى أن «هبنقة في التراث العربي رجل أحمق، ويضرب به المثال بالحمق، فهبنقة موجود في كل مكان، وكان في الكويت يريد ان يحرق الكويت وهو كذاب أشر كل همه أن يقال له بطل، وهو مصدق هبنقة الكويت من قبل بعض الحسابات، فهناك اكثر من هبنقة في هذه القاعة واحدهم يرى انه بطل المعارضة»، مشددا على أن القضايا والسجالات تجري تحت قاعة عبد الله السالم، لكن ليس مقبولا أن يتم خارجها التهديد بالقتل والممارسات الخارجة على القانون.

الحكومة: تكويت

المطلوبة لتكويت القطاع النفطي.

جاء ذلك في مداخلة للوزير الفارس، عقب انتقال المجلس إلى مناقشة بند الأسئلة، وذلك ردا على سؤال برلماني بشأن سبب تجديد عقود المهندسين غير الكويتيين في مؤسسة البترول.

وأوضح أن إجراءات تكويت القطاع ستكون على مرحلتين بداية بالتوظيف المباشر، إذ تم توظيف ما لا يقل عن 2000 كويتي خلال العام الماضي، ثم تكويت القطاع الخاص ممثلا بشركات المقاولين بما يعادل نسبة 30 في المئة من العاملين بهذا القطاع، مشددا على أن إجراءات التكويت ستكون نصب أعين الحكومة وهناك توجه في تقليص الأعداد.

وردا على سؤال برلماني آخر بشأن تعيين المهندسين في وزارة الكهرباء الماء والطاقة المتجددة، أكد الوزير الفارس اهتمام الحكومة بتعيين خريجي الهندسة، سواء الجامعيون أو حملة الدبلوم في وزارة الكهرباء الماء والطاقة المتجددة.

وأوضح أنه تمت إعادة النظر في كيفية استغلال المهندسين بطريقة مثلى في محطات إنتاج المياه، مشيرا إلى إعداد خطة متكاملة لإعادة تطوير القطاع ورفع مستوى المهندسين، بحيث يتم استقطابهم بالطريقة المناسبة حسب احتياجات الوزارة.

كما أكد «التزام وزارة الكهرباء الماء والطاقة المتجددة بقرار مجلس الخدمة المدنية، بشأن الاستغناء عن العاملين من المقيمين واستبدالهم بالمهندسين والفنيين الكويتيين».

من جهة أخرى قال النائب مبارك الحجرف إنه وجه سؤالا إلى وزير الأوقاف، بشأن مكافآت الأنشطة الربيعية والصيفية والعشر الأواخر، أثناء توقف الأنشطة بسبب فيروس كورونا، مشيرا إلى أن هذه المكافآت صرفت على مخيم ربيعي «أونلاين» وعلى مجلس الوزراء اتخاذ إجراءات تجاه ذلك.

ورد وزير الأوقاف عيسى الكندري بتأكيده أن الوزارة لم تصرف أي مبلغ للمخيم الربيعي، إنما ما تم صرفه للنشاط الصيفي والعشر الأواخر، لافتا إلى أنه شكل لجنة تحقيق وأكدت سلامة الصرف، كما أن «الفتوى والتشريع» أكدت أيضا صحة الصرف.

حمدان العازمي

وتواترت التصريحات الحكومية بشأنها، ولكن لم يتم صرفها إلا بعد تلويحه باستجواب رئيس الوزراء.

وأكد أن إعلانه عن عزمه استجواب رئيس الوزراء جعل الموظفين والوكلاء يسهرون حتى الصباح لإنجاز كشوف المستحقين لمكافآت الصفوف الأمامية.

ولفت إلى أن هناك قضايا أخرى مستحقة لا سيما التي تهم الوطن والمواطنين، ويجب أن تحل بشكل عاجل.

إدراج استجواب

كل الاجراءات اللائحية، بإبلاغ سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء والوزير المعني، بالاستجواب المكون من أربعة محاور.

وكان النائب شعيب المويزري تقدم إلى رئيس مجلس الأمة في وقت سابق اليوم بطلب استجواب موجه إلى وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد، من أربعة محاور.

ويتعلق المحور الأول من طلب الاستجواب المقدم من النائب المويزري، لما اعتبره «الهدر وتبديد المال العام في وزارة الخارجية ووزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء والجهات التابعة للوزير المستجوب»، وفق مقدمه.

أما المحور الثاني فقد خصصه مقدم الطلب ل»مخالفة القوانين والتخبط الإداري في وزارة الخارجية، ووزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء، والجهات التابعة للوزير المستجوب».

ويعنى المحور الثالث بحسب صحيفة الاستجواب بـ«عدم حماية مصالح البلاد السياسية والأمنية، والإخفاق في رعاية مصالح الدولة ومواطنيها في الخارج» وفق ما تقدم به النائب.

ويتناول المحور الرابع من الاستجواب «مخالفة المعاهدات والمواثيق الدولية، وإخفاق الوزير المستجوب في أداء واجباته كونه وزير خارجية دولة الكويت».

وفي تصريح له عقب تقديمه استجوابه، قال النائب شعيب المويزري إنه تدرج في استخدام أدوات الرقابة البرلمانية تجاه وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد الناصر، مضيفا « تحدثت مع الوزير أكثر من 5 مرات عن بعض التجاوزات وتقدمت له بالكثير من الأسئلة ولكنه مازال مستمرا في إدارة الوزارة بالطريقة الخاطئة».

وطالب الموزيري الشعب الكويتي بمتابعة الاستجواب بدقة، مؤكدا أن «الشعب الكويتي سيعرف من يحمي حقوقه ومصالحه ومن يتصدى لمن لا يقوم بواجبه من الحكومة سواء رئيس الوزراء او الوزراء».

وأوضح أن الاستجواب يتكون من 4 محاور تتعلق بمخالفة القوانين والتخبط الإداري ومخالفة المواثيق والمعاهدات الدولية وعدم حماية المصالح السياسية والأمنية للدولة، وعدم رعاية مصالح المواطنين والهدر وتبديد الأموال العامة .

من ناحية أخرى أكد الموزيري استعداده لمواجهة أي تبعات تترتب على رفع الحصانة، مضيفا «لن أعلق على رفع الحصانة ففي النهاية القرار اتخذ وأنا على استعداد تام لمواجهة أي أمر يتعلق بحماية هذا المجلس من السلوكيات المخالفة للدستور واللائحة».

وأكد استمراره في التصدي «لأي شخص يخطئ بحق الشعب الكويتي ولا يحترم الإرادة الشعبية».

العرو: قرار

العلاقات العامة والإعلام في الوزارة أحمد العنزي لـ«كونا»، إن هذا القرار يندرج ضمن إجراءات «الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية» لتنظيم العملية التعاونية والمساهمة في تعزيز الحوكمة المؤسسية لقطاع الجمعيات التعاونية.

أضاف العنزي أن القرار يوضح حدود ومسؤوليات مرتكبي المخالفات من جهة وحدود واختصاصات الضابط القضائي وآلية عمله من جهة أخرى.

ونص القرار على أن الموظفين ممن لديهم صفة الضبطية القضائية يتولون مهمة ضبط الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في القانون الصادر بشأن الجمعيات التعاونية والقرارات المنفذة له وتحرير المحاضر اللازمة.

وحدد القرار الالتزامات الواجب أن يتحلى بها من يحمل هذه الصفة منها الالتزام بنص التكليف بالمهمة الصادرة عن رئيسه المباشر بناء على شكوى واردة للوزارة أو وفقا لجدول الجولات التفتيشية المعد أسبوعيا من الإدارة المعنية.

وألزم القرار الموظف حامل الضبطية بعدم استعمال القوة أو التهديد بإجراء لا يختص به وله أن يستعين بقوة الشرطة عند الاقتضاء وأن يطلب إتمام الإجراءات في مخفر الشرطة إن كان اقتضت الضرورة.

وشدد على وجوب الالتزام بعدم التعرض لأي من المتعاملين مع الجمعية من مرتادي الأسواق والموردين وغيرهم أو التعامل معهم بخشونة أو بطريقة غير لائقة ومراعاة استيفاء كل بيانات المحضر وفقا للنموذج المعد لذلك.

وأكد القرار على إنهاء إجراءات الفحص والضبط وتحرير المحاضر اللازمة خلال فترة لا تجاوز شهرا من تاريخ البلاغ أو الشكوى أو البدء في الإجراءات ما لم تقتض ضرورات التنسيق مع جهات الاختصاص مدة زمنية أطول.

«العفو الدولية»

ويعد التمييز العنصري جريمة ضد الإنسانية في القانون الدولي.

وتقول إسرائيل إنها ترفض جميع «الادعاءات التي جاءت في التقرير».

واتهم متحدث باسم وزارة الخارجية العفو الدولية باجترار «الأكاذيب، والتناقضات، والادعاءات التي تطلقها منظمات معروفة بمعاداتها لإسرائيل».

وجاء في بيان الوزارة: «إن التقرير يلغي حق إسرائيل في أن تكون دولة لليهود. وتهدف لهجته المتطرفة وتزييفه للسياق التاريخي إلى شيطنة إسرائيل وصب الزيت على نار معاداة السامية».

وقام نظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا على يد الأقلية البيضاء ضد الأغلبية السوداء. وذلك من 1948 إلى 1991.

وهناك ثلاثة اتفاقيات دولية أساسية تمنع التمييز العنصري من بينها اتفاقية 1973 الدولية المتعلقة بإلغاء جريمة التمييز العنصري والمعاقبة عليها.

وتعرف الاتفاقية «التمييز العنصري» بأنه «عمل غير إنساني يهدف إلى إقامة وتثبيت هيمنة مجموعة عرقية على مجموعة عرقية أخرى واضطهادها بصفة منهجية».

وتبلغ نسبة العرب 20 في المئة من سكان إسرائيل البالغ عددهم 9.45 ملايين. الكثير منهم يعرفون أنفسهم بأنهم فلسطينيون. ويعيش 2.9 ملايين فلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية، التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967. ويعيش 1.9 فلسطيني في قطاع غزة، الذي انسحبت منه إسرائيل في 2005، ولكن الأمم المتحدة لا تزال تعتبره محتلا.

وتدير السلطة الفلسطينية شؤون أغلب الفلسطينيين في الضفة الغربية، أما غزة فتدير شؤونها حركة حماس.

ويعيش أكثر من 600 ألف يهودي في 140 مستوطنة بنيت في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين. ويعتبر المجتمع الدولي أغلب المستوطنات غير قانونية، وفق القانون الدولي، ولكن إسرائيل ترفض ذلك.

ويتمتع جميع الإسرائيليين رسميا بحقوق متساوية، بغض النظر عن الدين أو العرق. ولكن تقرير العفو الدولية خلص إلى أن إسرائيل «تعتبر وتتعامل مع الفلسطينيين على أنهم مجموعة عرقية غير يهودية من درجة أدنى».

وجاء في التقرير أن «التمييز يجري بصفة منهجية ومؤسساتية على أعلى المستويات، من خلال القوانين والسياسيات والممارسات، وكل هذا من أجل منع الفلسطينيين من المطالبة والتمتع بحقوق متساوية مع اليهود الإسرائيليين في إسرائيل والضفة الغربية المحتلة، وعليه فإنها تهدف إلى القمع والهيمنة على الشعب الفلسطيني».

«ويضاف إلى ذلك منظومة قانونية تنكر حق اللاجئين الفلسطينيين المقيمين خارج إسرائيل في العودة إلى بيوتهم في اسرائيل والاراضي الفلسطينية».

ويبلغ حاليا عدد الفلسطينيين الذين اضطروا إلى الهجرة خلال حرب تأسيس دولة إسرائيل عام 1948 حوالي 5.3 ملايين نسمة، حسب الأمم المتحدة، وهم يطالبون بحقهم في العودة إلى بيوتهم. ولكن إسرائيل تقول إن ذلك سيغير الواقع السكاني في البلاد ويهدد وجودها.

قطر: نستثمر

بلاده والولايات المتحدة بأنها «عابرةٌ للإدارات واختلاف الأحزاب».

وكان الرئيس الأميركي جو بايدن قد أبلغ الكونغرس رسميا بتصنيف الدوحة حليفا رئيسيا من خارج حلف شمال الأطلسي «الناتو» وذلك عقب مباحثات أجراها مع أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في أول لقاء قمة يعقده بايدن، مع قائد خليجي في البيت الأبيض، منذ توليه الرئاسة قبل عام.

وقال بايدن إن تصنيف قطر حليفا رئيسيا للولايات المتحدة «اعتراف بمصلحتنا الوطنية في تعميق التعاون الدفاعي والأمني معها».

وقال مسؤول رفيع بالخارجية الأميركية إن المحادثات غير المباشرة مع إيران بشأن العودة إلى الاتفاق النووي تدخل ما وصفها بالمرحلة النهائية، وإنه يتعين على جميع الأطراف اتخاذ قرارات سياسية صعبة، على حد تعبيره.

واعتبر هذا المسؤول -الذي تحدث للصحفيين عبر الهاتف خلال توقف مؤقت للمحادثات في فيينا- أن الوقت بدأ ينفد أمام المفاوضات مع إيران، داعيا طهران إلى الموافقة على إجراء محادثات مباشرة مع بلاده للمساعدة في إبرام اتفاق.

برهم صالح

الوطني الكردستاني»: «قدمت ترشحي لمنصب رئيس الجمهورية بعد أن نلته في الدورة السابقة بقرار وطني مستقل»، مضيفا خلال كلمة متلفزة: «أمامنا مسؤولية تاريخية والدور المنتظر للبرلمان الجديد أن يكون حرا وممثلا حقيقيا للشعب».